

وضع المواطنة في الجزائر

قاسي علي

جامعة الجزائر

ترعرع المواطن الجزائري، عبر آليات التربية الاجتماعية التقليدية على سلوكيات لا تمت صلة بحقوق المواطنة. آليات التنشئة الاجتماعية التقليدية صبّت الفرد في قالب محلي يستجيب إلى انشغالات الأسرة والعائلة والعشيرة، قبل أن يتفتح على العالم الخارجي أو ينغمس في مصالح تفرض عليه التعامل مع الآخر على أساس أن القانون هو المعيار والمحك الذي يحتكم إليه من أجل فك المنازعات أو تصويب السلوكيات غير المدنية. هناك أدلة قاطعة، تبين مدى انسياب عملية المواطنة عبر السياق الاجتماعي التقليدي. إذ تتحكم لغاية اليوم بعض القوانين العرفية في السلوك والممارسات. كما نشير هنا إلى طبيعة الإنسان الجزائري الذي لا يرغب في تأسيس قضاياه على ضوء التشريع أكثر مما يميل إلى العمل الموازي أو اعتماد آليات عرفية. حتى الرغبة في طرح المشكلات أو البحث في حلها، غالباً ما تتخذ فيها مبادرات فردية محضة، بل كل ما في الأمر، أنه كلما عانى الفرد من مشكلة لا يلجأ إلى الهيئات المعنية التي يخول لها القانون سلطة الحل والعقد، بل يلجأ إلى استشارة اجتماعية لدى أهل الحل والعقد مثل "الجماعة" ويرمي بمشكلته لديها لكي يجعل منها بدائل للسلطة والقانون ويشعر

بالأمن والطمأنينة والحماية وبالتالي يكتسب عبرها ضمان وأمان في عدم تكرار ما حدث له.

أما إذا عدنا إلى مفهوميه المواطنة كما قررتها المواثيق الدولية؛ فإن تقرير حقوق الإنسان والمواطن في المكايدة 03 "تفضي إلى كون المواطنين ليسوا أفراد بالمعنى المجرد للتصرف في الفضاء العمومي كمواطنين" بل أكثر من ذلك هو أن يبدي النية للانتماء إلى المجتمع المدني الذي يعيش فيه. بمعنى أن يكف عن كونه ينتمي إلى جماعة حقيقية. المواطنة في الجزائر تقع في ثنائية حجرية أي لغز الانتماء من عدم الانتماء. فالمواطن الجزائري يبدي الانتماء حيث ما تتجلى مصلحته، ثم ينكر ويتنكر بمجرد ما يراوده الإحساس أن لا مصلحة له في الأداء بالولاء والانتماء. إذن تتميز المواطنة في الجزائر بالإبهام والغموض وعدم الوضوح، ذلك أن مبررات التواجد في الساحة العمومية هي معيار هذا الخل.

الملاحظات اليومية لسلوك وتصرف المواطن الجزائري، تعبر بوضوح على هذا الأشكال القائم. إن الكيفية التي تعمل بها المؤسسات العمومية والادارات المحلية خير دليل على تشخيص علاقة المواطن بها وعلاقة الإدارة بالمواطن. بحيث نجد غياب إستراتيجية التكفل بأنشطة المواطن، ويقابلها إياب إستراتيجية لدى المؤسسة في الاستجابة لمتطلباته.

التربية على المواطنة:

مازالت وضعية ومكانة المواطنة في الجزائر، تحتاج إلى رعاية المؤسسات الدستورية القائمة على تنظيم الحياة العامة. النظرة

الضيقة للأحداث والوقائع فزمت الفضاءات التي نعيش فيها لدرجة أن أغلب الناس ينتابهم الشعور بعدم الانتماء. كما أن منطق الفردية الذي ترعرع عليه الفرد في التربية الاجتماعية، قلص روح المبادرة وطوق الدور الاجتماعي في فضاءات منحصرة جدا حيثما يشعر فيها الفرد بالانتماء مثل المنزل والأسرة والعائلة. أما دون ذلك، فهو مجسد تاريخيا بفكرة "البابليك" التي تعبر على عدم الانتماء وأللمبالاة التامة. إذن نما في الخريطة المعرفية لدينا مفهوم ذلك العالم الصغير الذي نقضي فيه حاجياتنا منه آتينا وإليه نعود ولا نملك بدائل شاسعة للتعبير عن الذات وتجسيد الانتماء في جهات أخرى. هذا العالم الصغير هو فضاء منحصر تتجسد فيه الفردانية، مثل ما هو الشأن لدى الأوروبيين الذين لا يستطيعون أن يكونوا مواطنين إذا ما تم الفراق المبكر مع وسطهم العائلي.

ان التربية على المواطنة ليس شأن الدولة فحسب، بل هو شأن اجتماعي يبدأ عبر التربية القاعدية ويقابل بتعزيز من المؤسسات الاجتماعية في ممارسة سلطة الحق والواجب وحمل الفرد على هذا الطبيعة الحضارية لتكريس مبدأ وفكرة المواطنة.

أن التربية الأسرية هي التي تعلم الفرد معنى المواطنة وليس معنى الفردانية، باعتبار أن هذه الأخيرة تعبر فقط على الذات المتواجدة والكائنة ؛ أما المواطنة فهي أكثر من ذلك تعبر على الذات الاجتماعية وعلى الكيان بما فيه الهوية. كل هذه المعطيات تشكل نسق من القيم والاعتبارات التي ينمو في التنظيم الاجتماعي وتعمل على إعادة إنتاجها لصيانة هذا الكائن والمحافظة عليه.

بالنسبة لطبيعة الجزائري من الناحية النفسية والاجتماعية، نرى أن اللغز القائم في الثنائية الحرجة هو كونه لا يستطيع أن يتحرر من الأدوار الاجتماعية المسندة إليه مبكرا بمعنى أنه تم صب القالب والنموذج في الشخصية القاعدية بدا من لحظات الميلاد، ناهيك عن الطقوس التي تعمل على تطويق الفرد في الفردانية المحلية حتى يتفادى أي خروج عن السلطة الاجتماعية التقليدية التي تضمن الاستمرار للجميع دون مراعاة لما يمكن أن ينجم عنه من إجحاف في حق الفرد. فالتمرد عليها هو مساس لقوانينها العرفية، أو خروج عن المألوف وجلب الجديد. على أن الخوف من الخطأ تجسد عبر التاريخ في الذهنية التقليدية، لذا، فإن الاجتهاد أو البحث عن مساومة السلطة العرفية هو بداية التغيير. وعليه يمكن القول أن هذه المواطنة الإقليمية لا تكاد تتجاوز الحيز الجغرافي الذي يعيش فيه الفرد. يبقى أن التربية على المواطنة هي أساس تجاوز هذا اللغز الذي تمليه طبيعة الثنائية الحرجة في المجتمع التقليدي.

بالمقابل نجد أن الجزائري، يحمل مواطنته خارج إقليمه، يدافع جيدا على الانتماء الثقافي يدافع على التاريخ بكل عزة وكرامة. لكن لما يجد نفسه أمام بدائل للسلطة الاجتماعية التي ترعرع عليها، ينتابه النكوص ويعود إلى مرجعيته الاجتماعية رافضا كل أساليب التدبير والتسيير. على سبيل المثال: نجد الموظف في مكان عمله، ومهما كانت مكانته في التسلسل الإداري فإنه لا يكف عن إبداء سلوكيات الإذعان فحسب بل يبدي أنه ليس بإمكان أي كان أن يضع حدا له. فهو إذن يتصرف كفرد وليس كمواطن. يضع صوب عينيه المصلحة الفردية قبل المصلحة العامة.

مثلا، بعض المصالح العمومية التي تقدم خدمات، مثل مصالح الجمارك والمستشفيات العمومية. تعود الجزائريون على متاعب القلق أمام تصرف المستخدمين لما يقابلون بالنفور والاشمئزاز من طرف هؤلاء. هذا السلوك ساري المفعول، بدءا من أبسط العمال في الجمارك إلى الطبيب في المستشفى. نفس الشيء حاصل في بقية المصالح الإدارية والعمومية، بما فيها الولاية والدائرة والبلدية ومصالح الشرطة والمؤسسات التربوية.

بالتالي ترسخ مثل هذه السلوكيات الشعور بحق المرور، الذي أصبح سلوكا مألوفا لدى العام والخاص، وذلك من أجل قضاء الحاجة في عجلة. وعليه، ساد الاعتقاد في بلادنا أن ما يؤسس المواطنة، هو التعارض بين خصوصيات الإنسان الخاص، العضو في المجتمع المدني وكونية أو عالمية المواطن.

عبر اليوميات نجد أن الجزائريين يفتقدون إلى هذه المميزات التي تخص المواطنة. مثلا حق الانتخابات مكسب شرعي لدى كل الجزائريين؛ لكن حق التمثيل ليس كذلك. يمكن الانتخاب على من نرغب فيه أن يمثلان لكن في نهاية المطاف يعين شخص آخر بدله. هذه العملية الرسمية تكرر حق المرور الذي أشرمنا إليه آنفا.

من الناحية التاريخية تعرف المواطنة على أنها الهوية، فالمواطنة لها معنى قانوني: المواطن ليس مجرد فرد، يمكن إسناد له ما كتب الفرنسي (جوزيف لوامتر) حول مجتمعه في ما يخص الإنسان وعلاقة تقرير حقوق الإنسان والمواطن بذلك. إذ أشار أنه "لا يوجد رجال في العالم، رأيت في حياتي فرنسيين، إيطاليين روس.. الخ أعرف جيدا

بأنه بفضل (مونتسكيو) أنه يمكن أن نصبح.....، أما بالنسبة للإنسان أقرر أنني لم يسبق لي أن التقيت به في حياتي." يتضح أننا لا نلتقي بالمواطن على غرار الإنسان. و عليه، يقع المواطن موضع القانون، على هذا الأساس يتحصل على حقوقه المدنية والسياسية. يتمتع بالحريات الفردية، مثل حرية الضمير والتعبير، حرية التنقل والزواج والكيان. من المفروض، في ظل هذه المبادئ، أن المواطن يبقى بريئاً إلى غاية إثبات التهمة؛ يوقف من طرف الشرطة ويقدم بعدها للعدالة. له حق الحصول على محامي للدفاع عنه، يحصى بمعاملة من طرف العدالة بحسب قانون متساوي للجميع. فضلاً عن ذلك، يتمتع بالحقوق السياسية: يشارك في الحياة السياسية ويمكن أن يتقلد كل المهام العمومية. بالمقابل، يقع عليه واجب احترام القانون والمشاركة في النفقات العمومية بحسب مداخله كما يدافع عن المجتمع الذي يتمتع فيه بالعضوية نفي حالة ما إذا كان حصل له مكروه.

في الحقيقة تقع المواطنة في مبدأ الشريحة السياسية. المواطن ليس مرهون فقط، بالقانون، وإنما يملك السيادة السياسية من جهة. لذا يبقى أن مجموع المواطنين المشكلين في هيئات سياسية أو جماعة المواطنين، والذي بفضل الانتخابات لهم الحق في اختيار المسؤولين. بالتالي، نستنتج أن مجموع المواطنين لهم مصدر السلطة الذي يبرر القرارات المتخذة من طرف المسؤولين وتجدر طرقها للتنفيذ. إنه مجموع المواطنين الذين يراقبون ويمنعون نشاط وفعل المسؤولين الذين توجتهم الانتخابات. وبذلك يعترف المرؤوسين، بحق الامتثال للرؤساء،

باعتبار أن من يملي عليهم الأوامر كانوا محل اختيارهم وسوف يبقون تحت رقابتهم.

المواطنة من زاوية علم الاجتماع العيادي :

من المعروف في العلوم الإنسانية والاجتماعية إن المجتمع يتكون من أشخاص مختلفة وعديدة تربطهم روابط النفسية الاجتماعية ذات أوصل بعيدة التي ترسخ فدورات معرفية نفس اجتماعية. هذه القاعدة النفسية الاجتماعية هي التي تحدد كل السلوكيات الفردية بين أعضاء المجتمع حيث تتفاعل بينها من خلال عملية التأثير والتأثر. هكذا علم النفس الاجتماعي يصف المجتمع كجسم ملتحم يحدد الدور والمكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي لكل فرد من المجتمع أين تتم عملية قبول الانتماء أو رفض المجموعة ما.

ن هذا المنطلق نستخلص أن المواطن ليس عنصر فعال في وطنه إذا تم الاندماج الكامل من تفاعله مع كل أفر المجتمع مهما كانت انتماءهم الجغرافية وانتمائهم العرقي واعتقاداتهم الدينية وميولهم السياسية، تكون إمكانيات هذا الفرد قابلة لكل معارضة ولكل نزاع مع باقي أفراد وطنه بدون تعسف وإحراج. مثلها مثل جسم الإنسان الذي يتكون من أطراف وأجزاء مختلفة ولكنها منسجمة متكاملة ومنظمة من حيث أداء الأدوار.

لا يمكن للمواطن أن يكون إلا في ذات اجتماعية. تقرير مواطنته مبين ومحدد سلفا بانتمائه لنسيجه الاجتماعي. ضرورة تبادل الاحترام بين شخصه والذات الاجتماعية، تصبح عندئذ من المسلمات. يمارس دور المواطنة ويلبي حاجاته في حدود المكانة

الاجتماعية، وبحسب ما يحدده المجتمع. هنا يتعلق الأمر بالحريات الفردية. فالمواطن مفروض عليه احترام القيم والقوانين الاجتماعية التي يترععر وينمو عليها.

القيم الأخلاقية :

في الجزائر، مشكلة القيم الأخلاقية والاجتماعية تطرح بشكل مؤسف. المعالم التاريخية، الثقافية والدينية حصل لها تشويش لدرجة دفعت بالجزائريين في دوامة العنف والاعتداء. بمعنى أنها مازالت في حالتها البدائية، حتى لا نقول المتوحشة. مهما يكن لا يمكن الفصل بين القيم العالمية والقيم الإقليمية والوطنية، خاصة، عندما نجد أن التكنولوجيا والتطور التقني لم يدع مجالاً لحرية الاختيار للقيم الأخلاقية، أو بالأحرى معالم الهوية. مثال الفضائيات والقنوات التلفزيونية وفضاءات الانترنت معبر على كونية القيم.

قبل أن نفحص بعض السلوكيات التي لا تمت بصلة إلى المواطنة، مثل السلوك البيئي جدير إلى أن نعود قليلاً إلى بعض معالم المواطنة، حتى يتسنى لنا الحكم في النهاية على الواقع الذي ترك مهجور، بفضل التسارع والانشغال بما يسمى بأولوية الأولويات.

لقد حدد الفيلسوف البريطاني (برتراند راسل) مميزات المواطنة بشكل صريح، جعل الأمة البريطانية سباقة في جميع المجالات وخاصة حقوق المواطنة والإنسان. "هي تعاونه في القصد، إذا لم يكن في الواقع بمقدور الإنسان الذي يرغب في التعاون، ما لم تكن هناك واحة من السلطات الاستثنائية، فإنه سوف يبحث عن هدف جاهز للتعاقد به... المواطنون كما تتصورهم الحكومات هم الأشخاص

المحجوبون بالنظام القائم، والذين هم على استعداد لإجهاد أنفسهم في سبيل الاحتفاظ بذلك النظام...إن إدراك المواطن للمجتمع التعاوني يكون إذن أكثر ضرورة عما كان عليه، ولكنه يبقى هاما لأنه يضمن هذا بدون تقليل كبير من حكم الفرد وبداهة الفرد. فإذا كانت حياة الإنسان مرضية، سواء من وجهة نظره أو من العالم على نطاق واسع، فإنها تتطلب نوعين من التناسب، تناسب الذكاء الداخلي، العواطف والإرادة، يتناسب مع إرادة الآخرين. في مثل هذه الاعتبارات، التربية القائمة محققة للتناسب العاطفي والتعاليم الأخلاقية لتتحكم بالشعور؛ ولكن ليس العبقورية في الحياة الأخيرة. بينما تترك الإرادة تتأرجح في ميل جانب أو آخر طبقا لما يكون الشعور أو الذكاء له اليد العليا مؤقتا. (برتراند راسل، 1977، 89)

مما سبق نجد أن المواطنة هي امتداد شعوري وانتماء أكثر مما هي في دساتير والقوانين. فهي البيئة الشعورية التي يعيش الفرد مع ذاته ومع الآخرين، تملي عليه أتساق في التصرف وتنظيم السلوك ليطابق المواصفات العامة المطلوبة في السياق الاجتماعي. ذلك يمكن كل الأطراف من إبرام علاقة التواصل العام على أساس التعاون والتعايش لحفظ المصلحة العامة وتحقيق شروط الأمن لاستمرارها. على أن يحدث التناظر والتنافس على أساس الترجيح الطموح والإبداع. تعمل التربية والقانون على صقل السلوك وتنظيم العلاقات بين الذات والآخر على أساس الحقوق والواجبات، لضمان تحقيق استمرار المواطنة.

من الناحية النظرية، تبقى المواطنة فكرة فقط لان الممارسات اليومية للأفراد والجماعات لا تعبر على أنها تتحكم بقيم المواطنة

التي تتغنى بها القوانين. لنأخذ على سبيل المثال السلوك البيئي ككمييار لتحليل الخلل في المواطنة نجد أن الناس تتصرف تجاه المساحات المشتركة بسلوك يسوده اللامبالاة. تتعامل دون وعي مع الأوساط الحيوية.

الطبيعة الثانية للإنسان هي ما أوجده من نشاط تمليه الحاجة مثل التكاثر الحركة، العمل الاستهلاك، البناء والتهديم. هذه النشاطات ضرورة لا بد منها مكمل للوظائف الحيوية. فهي الضمان الوحيد للبقاء. لذا يجب على فلسفة المواطنة أن تساير الفرد في شؤونه الخاصة والعامة، حتى تجعل منه إنسانا متمدنا ومتحضرا. لا يجب تركه لشأنه وطبيعته البدائية، لأن ذلك يوقعه تحت تأثير الغرائز، ولن يخالف سلوك الحيوان الذي يستجيب دون إدراك ذاته. مبدأ يجب أن تتحلى به المواطنة، هو ترقية إدراك الذات والآخر في عالم متسق، يجنب معطياته من سلوك الفوضى والتشويش. عندها يمكن للقوانين أن تأخذ مجراها وتحكم السلوك البشري.

الإنسان بين العقل والتصرف أضحى مزدوج الوجود والكيان. فبقدر ما يسعى إلى الإبداع للبحث في تسخير الطبيعة، بقدر ما يكتشف حاجات ومتطلبات جديدة ترمي به إلى سوء استعمال الموارد الطبيعية. في ظل هذه التناقضات التي تؤول إلى تهديم الذات والمحيط الذي يعيش فيه أصبح من الضروري الاهتمام بسلوك الفرد كمؤشر نشاطه ومعييار مواطنته.

إن التغير السريع في الحياة المعاصرة أملى أدوار مختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية في فضاءات متعددة تمكن الفرد من

تحقيق كيانه. فإذا كانت التربية التقليدية لا تعمل على التربية من أجل المواطنة فإن متطلبات الحياة العصرية بعد ظهور فكرة الدولة الأمة، أصبح يملئ مرجعية سلوكية يتصرف من خلالها الجميع لإبداء الرغبة في الانتماء للمؤسسات الجديدة والبديلة للأسرة.

الخاتمة:

الأنشطة الرسمية التي فرضها تنظيم شؤون المدينة والدولة، جعلت من الفرد يسعى جاهدا على الانخراط في آلية الإنتاج والاستهلاك بحسب الحاجة المحلية أو حاجات التبادل والتصدير والاستيراد. طابع الحياة المعاصرة عزز سلوك تيسير سبل الحياة، مما جعل الأفراد والجماعات تتزع نحو الرفاهية. بالمقابل ظلت التصرفات الفردية والجماعية تمارس بشكل عشوائي وتحدث تناقضات اجتماعية وبيئية.

هذا جعل من مفهوم المواطنة ينحصر في جوهر القانون دون ممارسة توحى أن حفظ النظام العام وتقويم السلوكيات الخاطئة هو لب فكرة المواطنة. أصبح الشعور بالآخر ضعيفا، قد يصل إلى حد اللامبالاة.

في خضم هذه التطلعات المادية التي أصبحت تطبع الحياة المعاصرة، يتناسى الفرد عن دوره الاجتماعي ودوره كمواطن. إذ يتصرف على أساس الحاجات الجديدة، الوجدانية والانفعالية بشغف من أجل الإشباع العاجل. هذا الشغف وحب الذات، فرض عليه سلوكيات لا تولي أي اعتبار للآخر بما فيها المكونات البيئية.

المراجع:

- 1- Deschamps J.-C., 1977, « Définition de soi et identité », in Doise, J.-C., Deschamps, G. Mungy, « Psychologie sociale expérimentale », Arman Collin, 1978.
- 2- Durkheim E., 1898, « De la division du travail social », PUF, 1967.
- 3-Casaneuve J., 1972, « Individu et société », in encyclopédie de la psychologie, t. : Psychologie sociale.f. Nathan, 1972.
- 4- Janet P, 1973, « Les troubles de la personnalité sociale », in Annales médico -psychologique, 2-3, Juillet Octobre 1937.
- 5- Kardiner A, 1939, « L'individu dans sa société ». Trad. Franc., Gallimard 1969.
- 6- Linton R., 1945, « Le fondement culturel de la personnalité », trad. franc, franc. Dunod 1968.
- 7- Mauss M., 1950, « Sociologie et anthropologie » trad. franc., PUF, 1963
- 8-Michel M. 1980 « Bureaucratie, normalisation et identité ». Réflexion sur les variations culturelles des procédures d'indentification. Identité collective et changements sociaux, Sous la dir. de p, Tap, Privat, 1980.
- 9- Mucchiell A, 1978, « les mécanismes de défense sociale ». Thèse d'Etat, Université René Descartes Sorbonne. Paris IV , 1978 visuelles
- 10 Parsons T. 1950, « Eléments pour une sociologie de l'action », tard franc., Plon ,1955.

11- Poirier J., 1978, « Aliénation culturelle et hétéro culture » ,in *Identités collectives et relations interculturelles*, sous la dir. de G. Michaud, Ed. Complexes ,1978.

12- -Stoetzel J., 1963. « *La psychologie sociale* ».Flammarion ,1963.

13- Tajfel H. 1972, « *La catégorisation sociale* » in S Moscovici,

Introduction à la psychologie sociale, t. I, Ed, Larousse 1972.